

---

## السياسة

---

# نظام اعتماد النوعية لأجهزة الاتصالات

الإصدار رقم ٤

تاريخ الاصدار: ٢١ يناير ٢٠٢٦ م

---

الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية  
ص.ب. ٢٦٦٦٢ ، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة  
[www.tdra.gov.ae](http://www.tdra.gov.ae)

---

## جدول المحتويات

3	التعاريف	1.
4	المرجعيات القانونية	2.
4	المقدمة	3.
4	مسؤولية نظام اعتماد النوعية	4.
5	نطاق تطبيق نظام اعتماد النوعية	5.
5	أهداف نظام اعتماد النوعية	6.
6	طبيعة النظام	7.
6	مُصنعي وموردي أجهزة الاتصالات	8.
7	اعتماد النوعية لأجهزة الاتصالات	9.
9	علامة المطابقة لأجهزة الاتصالات	10.
10	الاختبارات الفنية لأجهزة الاتصالات	11.
11	المختبرات والاتفاقيات	12.
11	الإفراج الجمركي لأجهزة الاتصالات	13.
11	مراقبة سوق أجهزة الاتصالات	14.
13	الرسوم	15.
14	ضوابط تنظيمية	16.

## 1. التعريف

ما لم يقض السياق خلاف ذلك، تكون للعبارة والمصطلحات الواردة في هذه اللائحة نفس المعاني الممنوحة لها في المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته وتكون للعبارة والكلمات التالية المعنى المقابل لها:

- الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة.
- قانون الاتصالات: المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته.
- اللائحة التنفيذية: اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم قطاع الاتصالات.
- الهيئة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية.
- نظام اعتماد النوعية: هو الإطار التنظيمي المعتمد من قبل الهيئة لتقييم أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية قبل السماح بتسويقها أو عرضها أو استخدامها في أسواق الدولة. ويهدف النظام إلى ضمان امتثال الأجهزة للمواصفات الفنية والتشريعات الوطنية والدولية المعتمدة، من خلال إجراءات تشمل التسجيل، التقييم الفني، التصريح، ووضع علامة المطابقة، بما يعزز حماية المستخدم، ويسهم في ضبط السوق وتحفيز الابتكار الرقمي.
- أجهزة الاتصالات: هي الأجهزة أو المكونات السلكية الطرفية أو اللاسلكية، المصممة أو المهيأة لإرسال و/أو استقبال و/أو نقل خدمات الاتصالات الصوتية أو النصية أو الرقمية عبر شبكات الاتصالات العامة أو الخاصة. وتشمل هذه الأجهزة الوحدات المستقلة أو المدمجة ضمن أجهزة أو أنظمة أخرى، ويشترط أن تكون مطابقة للمواصفات الفنية والتشريعات المعتمدة في الدولة.
- أجهزة الاتصالات اللاسلكية: هي الأجهزة أو المكونات الكهربائية أو الإلكترونية، القادرة على إرسال و/أو استقبال الموجات الكهرومغناطيسية في النطاق الراديوي من ٩ كيلو هرتز إلى ٣٠٠٠ جيجا هرتز لأغراض الاتصال أو التحديد الراديوي. وتشمل هذه الأجهزة الوحدات المستقلة أو المدمجة ضمن أجهزة أخرى، وتخضع للتنظيم من قبل الهيئة وفقاً للمواصفات الفنية والتشريعات المعتمدة.
- أجهزة الاتصالات السلكية الطرفية: هي أجهزة مخصصة للاستخدام من قبل المشتركين، تُوصَل مباشرة أو من خلال واجهة محددة بشبكة الاتصالات العامة، وتُستخدم هذه الأجهزة لتلقي أو إرسال خدمات الاتصالات العامة المقدمة من جهة مرخص لها، وتخضع هذه الأجهزة لأحكام التشريعات والمواصفات الفنية المعتمدة في الدولة.
- المواصفات الفنية: هي مجموعة من المعايير والمتطلبات التقنية الصادرة عن الهيئة أو التي تتبناها الهيئة استناداً إلى مراجع معيارية دولية والتي تُحدّد الخصائص التشغيلية والفنية للأجهزة، بما يشمل نطاقات التردد، القدرة الإشعاعية، البروتوكولات، التوصيلات، ومتطلبات التوافق الكهرومغناطيسي والسلامة. تُعد هذه المواصفات مرجعاً تنظيمياً أساسياً لتقييم الأجهزة والتأكد من مدى توافقها مع البيئة التنظيمية والتقنية في الدولة.
- مُصنّع أجهزة اتصالات: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بتصميم أو تصنيع أجهزة الاتصالات وتسويقها أو توفيرها تحت اسمه أو علامته التجارية. ويُعد مسؤولاً أمام الهيئة عن ضمان مطابقة هذه الأجهزة للمواصفات الفنية والتشريعات المعتمدة في الدولة، سواء أكانت مصنّعة محلياً أو مستوردة.
- المُصنّع المحلي: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المرخّص له بمزاولة النشاط الصناعي في الدولة، والذي يقوم بتصنيع أجهزة اتصالات بشكل مباشر أو من خلال طرف ثالث داخل الدولة بما يشمل المناطق الحرة. ويكون مسؤولاً عن ضمان مطابقة الأجهزة للمواصفات الفنية والتشريعات المعتمدة في الدولة، مع الالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

- المُصنع الدولي: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقع مقره خارج الدولة، ويقوم بتصنيع أجهزة اتصالات تُسوّق باسمه أو علامته التجارية، ويجوز له توفير أجهزته في أسواق الدولة عن طريق تفويض مستورد محلي مُسجل مع الهيئة ويتحمّل كامل المسؤولية لضمان مطابقة الأجهزة للمواصفات الفنية والتشريعات المعتمدة في الدولة.
- مستورد أجهزة اتصالات: هو شخص اعتباري مرخّص ومسجّل في الدولة، يقوم باستيراد أجهزة الاتصالات من خارج الدولة بغرض عرضها أو بيعها في أسواق الدولة. ويُعد مسؤولاً أمام الهيئة عن ضمان امتثال الأجهزة المستوردة للمواصفات الفنية والتشريعات المعتمدة.
- الجهات الحكومية: الوزارات الاتحادية والدوائر المحلية والسلطات والهيئات والمؤسسات العامة التابعة لها.
- الاستخدام الشخصي: هو حيازة شخص طبيعي أو اعتباري لجهاز اتصالات لغرض الاستخدام غير التجاري، دون نية للبيع أو التوزيع أو الطرح في السوق المحلي. ويُسمح بهذا النوع من الحيازة ضمن كميات محدودة تُعد لأغراض شخصية فقط، ويُشترط ألا يُستخدم الجهاز بطريقة تخالف التشريعات أو تؤثر على أمن وسلامة شبكات الاتصالات في الدولة.
- اتفاقيات الاعتراف المتبادل: هي اتفاقيات رسمية تُبرم بين جهتين أو أكثر وتهدف إلى الاعتراف المتبادل بنتائج تقييم المطابقة لتقليل التكاليف والازدواجية في عمليات الفحص، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف.

## 2. المرجعيات القانونية

تَمَنح المادة ٤٢ من قانون الاتصالات الهيئة الاختصاص الحصري في إصدار كافة التصاريح والموافقات المرتبطة بأجهزة الاتصالات المراد استخدامها مع شبكة الاتصالات أو في توفير خدمة الاتصالات وفقاً للأنحة التنفيذية الخاصة بالمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم قطاع الاتصالات.

## 3. المقدمة

في ضوء الدور المحوري الذي تمثله تقنيات الاتصالات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تأتي سياسة اعتماد النوعية كإطار تنظيمي استراتيجي يهدف إلى ضمان سلامة وكفاءة أجهزة الاتصالات المستخدمة في الدولة، وحماية صحة الأفراد والمصلحة العامة، وصون البنية التحتية لشبكات الاتصالات. تسهم هذه السياسة في تنظيم سوق أجهزة الاتصالات وبناء بيئة متكاملة تضمن تداول أجهزة اتصالات متوافقة مع القوانين والتشريعات في الدولة، وتعزيز الشفافية والثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في القطاع، كما تدعم التوجهات الوطنية نحو التحول الرقمي، وتسريع تبني التقنيات الحديثة عبر ضمان جاهزية البنية التحتية الرقمية وتوافر أجهزة ذكية ومتطورة، وانطلاقاً من التزام الدولة باستشراف المستقبل، تدعم هذه السياسة مكانة الإمارات كمركز عالمي للبحوث والتطوير في قطاع تقنيات الاتصالات، وتعزز الجهود المبذولة لاستقطاب الشركات الناشئة والمبتكرة، بما يعزز بناء منظومة وطنية رائدة قادرة على تبني التقنيات الرقمية الحديثة والناشئة.

## 4. مسؤولية نظام اعتماد النوعية

تتمتع الهيئة بالاختصاصات والصلاحيات الحصرية لإصدار الأنظمة والأوامر والقرارات والإجراءات المتعلقة بتنظيم تصنيع أو توريد أو عرض أو بيع أجهزة الاتصالات في الدولة، كما تختص الهيئة بوضع وإصدار المواصفات الفنية الوطنية، وتحديد المتطلبات التنظيمية التي تضمن سلامة الأجهزة وتوافقها مع الشبكات الوطنية. وتُشرف الهيئة على تفعيل النظام بالتعاون مع الجهات المعنية والشركاء من القطاعين الحكومي والخاص، وذلك ضمن إطار تشريعي وتنظيمي متكامل ينسجم مع القوانين السارية في الدولة والتوجهات الاستراتيجية الوطنية.

## 5. نطاق تطبيق نظام اعتماد النوعية

يُطبَّق نظام اعتماد النوعية على أي شخص طبيعي أو اعتباري يعتمزم ممارسة نشاط اقتصادي يتعلق بأجهزة الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل ذلك مجالات الصناعة، الاستيراد، العرض، البيع، أو الاستخدام التجاري لأجهزة الاتصالات داخل الدولة. كما يشمل النظام الأنشطة التي تهدف إلى تصدير أجهزة الاتصالات تحت تصنيف بلد المنشأ "دولة الإمارات العربية المتحدة".

## 6. أهداف نظام اعتماد النوعية

يهدف نظام اعتماد النوعية إلى وضع إطار تنظيمي شامل لسوق أجهزة الاتصالات في الدولة وتحفيز الاستثمار والابتكار وتمكين التحول الرقمي والتقنيات الناشئة بما يعزز جودة البنية التحتية وتعزيز حماية منظومة الاتصالات الوطنية من المخاطر السيبرانية وبيوأكب التوجهات المستقبلية من خلال:

### ضمان السلامة والكفاءة التشغيلية لأجهزة الاتصالات

- أن لا تسبب ضرراً للعامّة أو للموظفين العاملين على شبكات الاتصالات العامة.
- أن لا تؤثر على أجهزة الاتصالات الأخرى ولا تسبب تداخلاً في الطيف الترددي.
- أن تمتلك مستوى من المناعة ضد الموجات الكهرومغناطيسية المتولدة من أجهزة اتصالات.
- أن تكون مصممة ومطورة لتمتلك مستويات الحماية الفعّالة ضد المخاطر والتهديدات السيبرانية بما يمنع استغلالها للإضرار بالشبكات أو المستخدمين، وبما يتوافق مع معايير الأمن السيبراني الوطنية والدولية

### تطبيق المواصفات الفنية

- وضع المواصفات الفنية لأجهزة الاتصالات.
- تحديد الاختبارات الفنية لضمان مطابقة الأجهزة للمواصفات الفنية.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاعتماد المواصفات الفنية وتنفيذها.

### تنظيم ودعم الأسواق والخدمات المرتبطة بالقطاع

- ضبط الأعمال التجارية المرتبطة بأجهزة الاتصالات من خلال وضع أطر تنظيمية.
- تنظيم سوق أجهزة الاتصالات بما يضمن توفر أجهزة مطابقة للمواصفات الفنية والحد من الأجهزة غير المعتمدة.
- تعزيز حيوية السوق ورفع مستوى الثقة فيه عبر الرقابة المستمرة، وتطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة.

### تعزيز الاستثمار والابتكار في القطاع

- تشجيع الاستثمار في قطاع أجهزة الاتصالات في الدولة من خلال توفير بيئة تنظيمية جاذبة ومُحفزة.
- جذب المصنعين العالميين عبر تسهيل الإجراءات وتوفير الدعم لثُمَّنَّ الجهات الفاعلة من تقديم منتجاتها في السوق
- دعم الابتكار والتطوير التقني في مجال أجهزة وتقنيات الاتصالات من خلال تعزيز أنشطة البحث والتطوير، وتنمية القدرات الفنية، ونشر البيانات والإحصائيات المتخصصة بالتعاون مع الجهات المعنية، بما يسهم في رفع مستوى التنافسية والابتكار في القطاع.

## تمكين التحول الرقمي والتقنيات الناشئة

- تعزيز تواجد أجهزة الاتصالات الذكية في السوق لدعم الممكّنات الأساسية للتحول الرقمي ودعم البنية التحتية التقنية التي تقوم عليها الخدمات والمنصات الرقمية.
- دعم تطوير سوق أجهزة الاتصالات لتمكين الابتكار وتسريع اعتماد التقنيات الرقمية الحديثة، من خلال تنويع الخيارات المتاحة من الأجهزة المتقدمة، وضمان توافقها مع متطلبات البيئة الرقمية المتطورة.
- تحفيز تبني نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة، عبر التكامل مع منظومة الأجهزة المعتمدة، والتنسيق مع الجهات المختصة، بما يسهم في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتحقيق الأهداف الوطنية في مجالات التقنية والابتكار.

## 7. طبيعة النظام

تبدأ رحلة التعامل مع نظام اعتماد النوعية عندما يعتزم صاحب المنشأة الاقتصادية تصنيع أو توريد أو بيع أجهزة الاتصالات، حيث يتوجب عليه أولاً التسجيل لدى الهيئة كمُصنّع أو مورّد لأجهزة الاتصالات لينتقل بعدها إلى المرحلة الثانية المتعلقة باعتماد ومطابقة أجهزة الاتصالات، والتي تشمل مراجعة المواصفات والخصائص الفنية للجهاز للتحقق من توافقها مع المواصفات الفنية المعتمدة، وقد تطلب الهيئة إجراء فحص فني للجهاز للتأكد من استيفائه للمتطلبات، وبعد اجتياز إجراءات المطابقة، تُصدر شهادة المطابقة. ويمكن للمنشأة الاقتصادية الراغبة في إجراء الفحوصات الفنية التقدم بهدف الحصول على التقارير الفنية للأجهزة من خلال التقدم بطلب فحص أجهزة اتصالات.

تبدأ بعد ذلك المرحلة الثالثة والاختيرة، وهي مرحلة التخليص الجمركي، حيث يتم التنسيق بين الهيئة والهيئة الاتحادية للجمارك ومنافذ الدولة لضمان دخول الأجهزة المعتمدة فقط. ويُمنح التعامل تصريح التخليص الجمركي بعد التحقق من استيفاء جميع المتطلبات، ما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليل الوقت اللازم لإدخال الشحنات إلى الدولة.

وبالتوازي مع هذه المراحل، تُنفّذ الهيئة عمليات مراقبة الأسواق بهدف التحقق من سلامة سوق أجهزة الاتصالات في الدولة. وتشمل هذه العمليات زيارات ميدانية للمحال التجارية، إلى جانب الرقابة الإلكترونية على المنصات الرقمية، لضمان عدم عرض أو بيع أجهزة اتصالات غير معتمدة. كما تتعامل الهيئة مع الشكاوى الواردة من المتعاملين، وتتابع حالات الاشتباه والمخالفات، بما يضمن حماية السوق المحلي والحفاظ على بيئة اتصالات آمنة ومنظمة.

وبهذا النظام المتكامل، تُمكن الهيئة جميع الجهات العاملة في قطاع أجهزة الاتصالات من الدخول إلى السوق الإماراتي بطريقة قانونية ومنظمة، مع ضمان الامتثال الكامل للمواصفات الوطنية، وتعزيز ثقة المستهلكين في الأجهزة المعروضة.

## 8. مُصنعي وموردي أجهزة الاتصالات

تُعد مرحلة تسجيل مُصنعي وموردي أجهزة الاتصالات هي الخطوة التنظيمية الأولى والتي تخلص إلى إصدار شهادة تسجيل مُصنعي وموردي أجهزة الاتصالات بصلاحيّة مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد لفترات مماثلة بعد اعتماد الوثائق المقدّمة والمنصوص عليها في متطلبات عملية التسجيل، والخاضعة للشروط التالية:

- إذا كان مقر الشركة داخل الدولة، أن تكون الرخصة التجارية صادرة عن جهة ترخيص اقتصادي في الدولة.
- إذا كان مقر الشركة خارج الدولة، تُقدّم نسخة من الرخصة التجارية الصادرة عن الدولة التي يقع فيها مقر الشركة وعلى أن تكون باللغة العربية أو الإنجليزية.
- يجوز للجهة المُسجلة طلب إضافة فروع تابعة للشركة على أن تكون الرخص التجارية للفرع صادرة عن نفس جهة الترخيص الاقتصادي، وخلاف ذلك يتطلب تسجيل جديد.

## 8.1 المصنعين المحليين

في إطار دعم البيئة الصناعية وتعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز إقليمي لتصنيع وتصدير أجهزة وتقنيات الاتصالات، تعتمد الهيئة تصنيفاً تنظيمياً خاصاً للمصنعين الذين يزاولون أنشطة التصنيع داخل الدولة، تُصنف هذه الجهات ضمن قائمة "مصنعين أجهزة الاتصالات المحليين"، ويترتب على هذا التصنيف التزام المنشأة بمتطلبات المنظومة الوطنية "صنع في الإمارات".

## 9. اعتماد النوعية لأجهزة الاتصالات

بعد استكمال مرحلة تسجيل مُصنّعي وموردي أجهزة الاتصالات، يُسمح للمتعامل بتقديم طلب اعتماد للأجهزة التي يعترزم عرضها أو بيعها في أسواق الدولة، باعتبار هذه المرحلة خطوة تنظيمية محورية تهدف إلى التحقق من مدى مطابقة الأجهزة للمواصفات الفنية ومعايير السلامة والكفاءة التشغيلية. وتصدر الهيئة شهادة اعتماد النوعية بعد مراجعة الملف الفني والتأكد من الامتثال، حيث تتضمن الشهادة رقم اعتماد فريد وصلاحيّة تمتد لثلاث سنوات، مع احتفاظ الهيئة بحق تعديلها أو تعليقها أو إلغائها في أي وقت إذا اقتضت المصلحة العامة أو ثبت وجود مخالفات. ويجوز للمصنّع أو المستورد المسجّل في الدولة طرح جهاز اتصالات معتمد مسبقاً بعد الحصول على تفويض مباشر من صاحب الاعتماد للجهاز المعني. وفي حال ثبوت مخالفة الجهاز المعتمد للتشريعات النافذة، يلتزم صاحب الاعتماد باتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة، بما في ذلك الاستدعاء أو التعديل أو السحب من السوق خلال المهلة التي تحددها الهيئة وبما يتناسب مع طبيعة وحجم الخطر، وفي حال عدم الالتزام تُتخذ الإجراءات التنظيمية اللازمة والتي قد تصل إلى حظر الجهاز وإلغاء شهادة الاعتماد. ويُعفى من هذه الإجراءات الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يصنع أو يستورد أجهزة الاتصالات للاستخدام الشخصي وغير التجاري، وكذلك الجهات الحكومية عند استخدام الأجهزة لاحتياجاتها الخاصة. كما يُحظر تصنيع أو عرض أو بيع أو استخدام أجهزة الاتصالات التي تُدرجها الهيئة ضمن قائمة الأجهزة المحظورة.

## 9.1 اعتماد أجهزة الاتصالات اللاسلكية

تُصنّف أجهزة الاتصالات إلى ثلاث مستويات تُحدد وفقاً لأهمية وخطورة التقنيات المستخدمة، ويُحدد كل مستوى مجموعة من متطلبات الاعتماد والمطابقة، ويُشترط أن يتم تقديم الوثائق الفنية وفقاً لـ ISO/IEC 17050-1:2004 التي يتم على أساسها إجراءات المطابقة والاختبارات الفنية. وحددت الهيئة مستويات المطابقة كما يلي:

### 9.1.1 المستوى الأول – المطابقة (Declaration of Conformity)

يُطبّق على أجهزة الاتصالات ذات الخطورة والأهمية المنخفضة. ويتم منح الاعتماد بناءً على إعلان المطابقة الذاتية الذي يؤكد فيه أن الجهاز يلتزم بالمواصفات الفنية والمتطلبات الأساسية المعتمدة من الهيئة. ولا يشترط تقديم تقارير فحص أو شهادات خارجية.

### 9.1.2 المستوى الثاني – المطابقة الفنية (Technical Conformity Assessment)

يُطبّق على الأجهزة ذات الخطورة والأهمية المتوسطة، ويتطلب توفير تقارير اختبارات فنية صادرة من مختبر مُصدق من المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC) أو شهادة مطابقة صادرة من جهة معتمدة من الهيئة.

### 9.1.3 المستوى الثالث – المطابقة المتقدمة (ADVANCED CONFORMITY ASSESSMENT)

يُطبّق على الأجهزة ذات الخطورة والأهمية المرتفعة، ويتطلب توفير تقارير الاختبارات الفنية صادرة من مختبر حاصل على اعتراف من المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC) أو شهادة مطابقة صادرة من جهة معتمدة من الهيئة، بالإضافة إلى اختبارات فنية يتم إجراؤها في الهيئة.

## 9.2 اعتماد أجهزة الاتصالات السلكية الطرفية

تُعتمد أجهزة الاتصالات السلكية الطرفية بناءً على اختبارات التشغيل البيئي التي تُجرى بالتنسيق مع مزودي خدمات الاتصالات المرخص لهم في الدولة وفقاً للمواصفة الفنية المعتمدة، ويلتزم مزودي خدمات الاتصالات بإجراء الاختبارات.

### 9.3 تجديد اعتماد أجهزة الاتصالات

تُجدد شهادة اعتماد النوعية لأجهزة الاتصالات لمدة ثلاث سنوات، شريطة عدم إدخال أي تعديلات على الجهاز من شأنها أن تؤثر على مواصفاته الفنية أو مظهره أو رقم طرازه أو اسمه التجاري. ويُستثنى من هذا الإجراء الأجهزة التي يتطلب اعتمادها إعادة التقييم عند صدور تحديثات في المواصفات الفنية المعتمدة من الهيئة.

إن تحديث المواصفات الفنية أو إصدار مواصفات جديدة لا يترتب عليه إلغاء صلاحية شهادات اعتماد النوعية الممنوحة مسبقاً، حيث تبقى سارية حتى تاريخ انتهائها، يُعاد بعد ذلك تقييم الجهاز وفقاً للمواصفات المُحدثة.

### 9.4 تحديث نظام التشغيل للأجهزة المعتمدة

يُعرّف تحديث نظام التشغيل بأنه التعديل الجوهري في نظام التشغيل، أو البرمجيات المدمجة في جهاز الاتصالات، والذي من شأنه التأثير على أداء الجهاز وتوافقه مع المواصفات الفنية والمتطلبات الأساسية المعتمدة من الهيئة، بما يشمل خصائص الاتصال، استخدام الترددات، التوافق الكهرومغناطيسي (EMC)، ومعايير السلامة. ولتأكيد استمرار مطابقة الجهاز للمتطلبات الفنية، تُجرى مجموعة من الاختبارات للتحقق من استمرار توافق الجهاز مع المواصفات الفنية المعتمدة، ويلتزم مصنعين و موردين أجهزة الاتصالات عند إجراء تحديث رئيسي لنظام التشغيل بما يلي:

- إجراء اختبارات التوافق اللازمة مع شبكات الاتصال ذات الصلة وفقاً للإجراءات المعتمدة من الهيئة.
  - تقديم نتائج الاختبارات إلى الهيئة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين ( ٣٠ ) يوم من تاريخ تطبيق التحديث.
- تُعتبر هذه الإجراءات شروط أساسية لاستمرار صلاحية اعتماد الجهاز، وتحفظ الهيئة بحق تعليق أو إلغاء اعتماد الأجهزة في حالة عدم الالتزام بأي منها . ، وينبغي ضمان أن المستخدم أو أي طرف ثالث لا يستطيع تحميل أو تعديل البرامج على أجهزة الاتصالات التي تؤثر سلباً على امتثال الجهاز للمتطلبات الأساسية المعتمدة.

### 9.5 عينات أجهزة الاتصالات للفحص

تكون العينات المقدمة عبارة عن نسختين

- نسخة مجهزة لأغراض الفحص الفني.
- نسخة من جهاز الاتصالات الذي سيتم طرحه في الأسواق – النسخة التجارية.

### 9.6 الإعلان الذاتي للمطابقة

يلتزم المُصنِّع أو المستورد المسجّل لأجهزة الاتصالات بتقديم تصريح المطابقة الذاتي (SDoC) لكل جهاز، وفقاً للمعيار الدولي ISO/IEC 17050-1:2004، الذي يُحدد المبادئ العامة لإصدار إعلان المطابقة من قبل المُصنِّع أو ممثله القانوني. ويتحمل المُصنِّع أو المستورد كامل المسؤولية القانونية والفنية عن مطابقة الجهاز لجميع المتطلبات الواردة في نظام اعتماد النوعية، بما في ذلك المواصفات الفنية، ومعايير السلامة، ومتطلبات الطوارئ والكفاءة التشغيلية. ويُعد هذا التصريح أحد المستندات الأساسية في ملف الاعتماد، ويجوز للهيئة طلبه في أي مرحلة من مراحل تقييم المطابقة أو الرقابة اللاحقة.

### 9.7 المواصفات الفنية للهيئة

تتولى الهيئة إعداد وإصدار ونشر المواصفات الفنية الواجب توافرها في أجهزة الاتصالات، بما يشمل المتطلبات التقنية ومعايير السلامة والكفاءة. وفي حال عدم وجود مواصفة فنية معتمدة لجهاز محدد، تقوم الهيئة بدراسة الحالة بشكل فردي، وإجراء تقييم فني يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الجهاز، واستخداماته، ومستوى التزامه بالمتطلبات العامة، ومن ثم تُصدر قرارها بشأن إمكانية اعتماده. كما تؤكد الهيئة أن تحديث المواصفات الفنية أو إصدار مواصفات جديدة لا يؤثر على صلاحية شهادات اعتماد النوعية الممنوحة سابقاً حتى انتهاء صلاحية الشهادة، ثم يُعاد تقييم الجهاز بناء على المواصفات الجديدة.

## 9.8 الاعتماد المبدئي لأجهزة الاتصالات

تتمثل هذه الإجراءات في إصدار رقم اعتماد مبدئي للجهاز قبل الشروع في عملية الفحص والاعتماد النهائية. ويهدف هذا الإجراء إلى تمكين الشركات من البدء في وضع علامة اعتماد النوعية على منتجاتها قبل دخولها إلى الخدمة، بما يسهم في تسهيل الجوانب التجارية واللوجستية المرتبطة بتسويق الأجهزة. ويُعتبر هذا الاعتماد المبدئي خطوة مؤقتة لا تُمثل اعتماداً نهائياً للجهاز، حيث يلتزم المصنع أو المستورد باستكمال طلب الاعتماد الكامل خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ صدور الموافقة المبدئية، وذلك لتفادي إلغاء الطلب.

## 9.9 تفويض اعتماد أجهزة الاتصالات

اتفاق قانوني لتفويض استخدام الصلاحيات المنوطة بشهادة اعتماد النوعية لجهاز اتصالات من مالك شهادة الاعتماد إلى مُصنع أو مستورد أجهزة اتصالات آخر مقره في الدولة، ويلتزم الطرفان بالالتزامات المفروضة على أجهزة الاتصالات قبل عرضها أو بيعها في أسواق الدولة. يتم تسجيل تفويض اعتماد أجهزة الاتصالات في أنظمة الهيئة، ولا يعتبر التفويض نقلاً لملكية شهادة اعتماد النوعية، وينتهي بإلغاء التفويض من أحد الطرفين أو انتهاء صلاحية الاعتماد.

## 10. علامة المطابقة لأجهزة الاتصالات

تُعد علامة المطابقة الصادرة عن الهيئة وفقاً للنموذج أدناه هي الدليل الرسمي على استيفاء جهاز الاتصالات لجميع المتطلبات الفنية والتنظيمية المعتمدة في الدولة، ويجب الالتزام بضوابط عرض واستخدام هذه العلامة في جميع مراحل العرض والبيع والتسويق، ويُحظر استخدام العلامة بشكل خاطئ أو مضلل، ويُعد ذلك مخالفة تنظيمية تُتخذ بشأنها الإجراءات القانونية المقررة.

حددت الهيئة الأماكن الأساسية لوضع علامة المطابقة لأجهزة الاتصالات بحيث يجب أن تتوفر على النحو الآتي:

### 10.1 وضع العلامة على علبة الجهاز

يجب تثبيت علامة المطابقة بشكل واضح ومقروء وغير قابل للإزالة على العلبة الخارجية لجهاز الاتصالات المعتمد على المُنتج الذي يضم جهاز ، بحيث تكون مرئية للمستهلك بسهولة.

#### 10.1.1 وضع العلامة على جهاز الاتصالات أو ضمن نظام التشغيل

يجب تثبيت علامة المطابقة على جهاز الاتصالات أو على المُنتج الذي يضم جهاز الاتصالات بشكل دائم وواضح ومقروء، وفي حال تعذر وضع العلامة على الجهاز لأسباب فنية أو تصميمية، يجب أن تكون العلامة مدمجة ضمن نظام التشغيل للجهاز بطريقة تتيح للمستهلك الوصول إليها والاطلاع عليها بشكل دائم وسهل، وذلك من خلال إعدادات النظام أو شاشة المعلومات الأساسية.

#### 10.1.2 المنتجات التي تحتوي على أجهزة اتصالات مدمجة

في حال احتواء المنتج على وحدات أو أجهزة اتصالات مدمجة (مثل وحدات أو أنظمة الاتصال عن بعد)، تُطبق المتطلبات التالية:

- إذا كانت الوحدة المدمجة قابلة للفصل أو محددة فنياً بشكل مستقل، يجب أن تحمل كل وحدة علامة المطابقة الخاصة بها بشكل منفصل.
- إذا كانت الوحدة مدمجة بالكامل وغير قابلة للفصل، يجب أن يتم تضمين بطاقة بيان المطابقة على عبوة المنتج أو في دليل الاستخدام

#### 10.1.3 في نقاط البيع أو المنصات الإلكترونية

- في نقاط البيع : يجب عرض علامة المطابقة أسفل منصة عرض الجهاز بشكل واضح ومقروء للمستهلكين.

- في المنصات الإلكترونية: يجب وضع علامة المطابقة بصورة واضحة في الصفحة الإلكترونية المخصصة لكل جهاز، بحيث تكون ظاهرة للمستهلك قبل إتمام عملية الشراء.

#### 10.1.4 حالات خاصة وتعليمات الهيئة

في حال تعدد تطبيق أي من البنود المذكورة أعلاه، أو دعت الحاجة إلى إعدادات مختلفة بحسب طبيعة الجهاز أو المنتج، يحق للهيئة إصدار التعليمات والإرشادات اللازمة التي تضمن تحقيق أهداف نظام اعتماد النوعية، والحفاظ على امتثال المنتجات لمتطلبات السلامة والتنظيم والشفافية



نموذج علامة المطابقة لأجهزة الاتصالات

#### 11. الاختبارات الفنية لأجهزة الاتصالات.

تُعد الاختبارات الفنية إجراءً أساسياً للتحقق من سلامة أجهزة الاتصالات وكفاءتها التشغيلية وتوافقها مع شبكات الاتصالات في الدولة وتحقيقها لمتطلبات معايير الامن السيبراني، وتنفذ هذه الاختبارات وفقاً للمواصفات الفنية المعتمدة من الهيئة، وتُصنّف الاختبارات الفنية إلى:

##### 11.1 الاختبارات الفنية الأساسية

تُجرى الاختبارات الفنية الأساسية للتحقق من مدى مطابقة أجهزة الاتصالات للمواصفات الفنية المعتمدة، وتشمل تقييم الجوانب التقنية والوظيفية والأمنية الجوهرية للجهاز، ويجوز للهيئة، عند الاقتضاء، إجراء هذه الاختبارات بصورة إضافية لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات المعتمدة.

##### 11.2 اختبارات الكفاءة والتوافقية

تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الأداء الفعلي لأجهزة الاتصالات والتحقق من مدى توافقها مع شبكات وخدمات الاتصالات في الدولة، وبما يضمن كفاءة التشغيل واستقراره، وعدم تسببها بأي تأثيرات سلبية على سلامة الشبكات أو جودة الخدمات.

##### 11.3 الاختبارات بناءً على طلب المُصنِّع أو الموردين

تُجرى هذه الاختبارات بناءً على طلب مُصنِّع أو موردي أجهزة الاتصالات بهدف الحصول على تقارير فنية وفقاً لمتطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC 17025، ولا يجوز عرض أو بيع أي من أجهزة الاتصالات داخل الدولة استناداً إلى تقارير الفحص فقط، ما لم يتم الحصول على شهادة اعتماد النوعية الصادرة عن الهيئة.

## 12. المختبرات والاتفاقيات

تعتمد الهيئة تقارير الاختبارات الفنية لأجهزة الاتصالات الصادرة عن المختبرات الحاصلة على اعتماد دولي وفقاً للمواصفة ISO/IEC 17065 في مجالات تقييم المطابقة، والتي تمتلك مرافق فحص معتمدة وفقاً للمواصفة ISO/IEC 17025 في مجالات الاتصالات ذات الصلة، وأن يكون صادراً من جهة اعتماد تعمل كعضو في المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC)، ويغطي مجالات الفحص الفنية ونوع أجهزة الاتصالات موضوع طلب الاعتماد. كما تعتمد الهيئة تقارير الاختبارات الفنية الصادرة بموجب اتفاقيات اعتراف متبادل مع الهيئة في نطاق اعتماد النوعية.

## 13. الإفراج الجمركي لأجهزة الاتصالات

تُعد تصاريح التخليص الجمركي آلية تنظيمية تعتمدها الهيئة للإفراج عن أجهزة الاتصالات المستوردة إلى الدولة، وفقاً للعرض النهائي من الاستيراد وبما يضمن التزامها بالضوابط الفنية والتنظيمية المعتمدة. وتُصدر الهيئة التصاريح التالية استناداً إلى نوع الجهاز، وطبيعة الاستخدام، وصفة المستورد.

### 13.1 تصريح التخليص الجمركي للأغراض التجارية

يُصدر هذا التصريح للإفراج عن أجهزة الاتصالات المعتمدة وفق نظام اعتماد النوعية، والمستوردة من قبل مستورد مسجّل لدى الهيئة داخل الدولة. ويُشترط أن يكون المستورد مالكاً لشهادة اعتماد النوعية للأجهزة المعنية أو مفوضاً رسمياً من قبل الجهة المالكة للشهادة، ويُصدر التصريح بناءً على تقييم فردي لكل شحنة.

### 13.2 تصريح التخليص الجمركي المؤقت

يُمنح هذا التصريح للإفراج المؤقت عن أجهزة الاتصالات المستوردة لأغراض غير دائمة، مثل: المعارض، التجارب، أو أعمال الصيانة والتصليح، ويُشترط إعادة تصدير الأجهزة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة في التصريح، ولا يُشترط أن تكون الأجهزة حاصلة على شهادة اعتماد النوعية أو أن يكون مقدم الطلب مسجلاً لدى الهيئة.

### 13.3 تصريح التخليص الجمركي لأغراض الاستخدام الذاتي (غير التجاري)

يُصدر هذا التصريح لتمكين الإفراج الجمركي عن أجهزة الاتصالات المستوردة للاستخدام غير التجاري، ويشمل ذلك الاستخدام الشخصي من قبل الأفراد أو الاستخدام الداخلي للمؤسسات، دون وجود نية البيع في الدولة. ويُشترط على المستفيد من التصريح الالتزام بالاستخدام المحدد فقط، وتحفظ الهيئة بحق التحقق من طبيعة الاستخدام واتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة في حال ثبوت مخالفات، ولا تُعفى الأجهزة من إلزامية توافيقها مع المواصفات الفنية المعتمدة في الدولة أو من أي إجراءات إضافية تطلبها الهيئة.

## 14. مراقبة سوق أجهزة الاتصالات

تهدف منظومة مراقبة أسواق أجهزة الاتصالات إلى ضمان امتثال الأجهزة المتداولة في السوق المحلي للمتطلبات الأساسية والمواصفات الفنية المعتمدة، وحماية المستهلكين وتعزيز بيئة السوق الآمنة والعادلة.

### 14.1 أهداف مراقبة السوق

تسعى الهيئة من خلال أنشطة مراقبة السوق إلى التحقق من مدى مطابقة أجهزة الاتصالات المطروحة في السوق للمواصفات الفنية المعتمدة، ومعالجة الشكاوى والمخالفات المحتملة، ورصد أي ممارسات قد تُعرض السلامة العامة أو البيئة التنظيمية للخطر. كما تُعزز هذه الأنشطة الثقة في السوق وتشجع الالتزام بالقوانين والتشريعات.

#### 14.2 منهجية المراقبة وآليات التنفيذ

- تعتمد الهيئة في التنفيذ على منهجية مرنة وشاملة، تهدف إلى ضمان الامتثال الكامل لنظام اعتماد النوعية. وتشمل:
- الزيارات الميدانية: تنفيذ حملات تفتيش دورية أو مفاجئة على منافذ بيع أجهزة الاتصالات، والمعارض، والمستودعات، ونقاط التوزيع داخل الدولة، للتحقق من التزام الجهات المعنية بالتشريعات والمواصفات المعتمدة.
  - إجراء الاختبارات الفنية: عند الحاجة، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات فنية على الأجهزة المشمولة بالتفتيش، سواء في مختبراتها الوطنية أو من خلال مختبرات معتمدة، للتحقق من مطابقتها للمواصفات الفنية والتشريعات المعتمدة.

#### 14.3 التزامات مُصنّعين وموردين أجهزة الاتصالات

يتوجب على مُصنّعين وموردين أجهزة الاتصالات التعاون الكامل في جميع مراحل أنشطة مراقبة السوق، بما في ذلك تقديم العينات أو الوثائق الفنية أو المعلومات المتعلقة بسلاسل التوريد (جهات الشراء والتوزيع) عند الطلب دون فرض أي رسوم أو شروط.

#### 14.4 التعامل مع المخالفات والإجراءات التصحيحية

- في حال رصد حالة عدم مطابقة بخصوص أجهزة الاتصالات في أسواق الدولة، يتم تباع الإجراءات التالية:
- إصدار إشعار رسمي للمنشأة الاقتصادية المعنية بخصوص الإجراءات التصحيحية المطلوبة، والمهلة الزمنية المحددة لتصحيح الوضع.
  - إعادة التقييم: بعد انقضاء المهلة، تقوم الهيئة بزيارة متابعة للتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية.
  - تحمّل التكاليف: تتحمل المنشأة الاقتصادية المعنية كافة التكاليف الإدارية المتعلقة بالإجراءات التصحيحية المتخذة.

#### 14.5 إعادة الزيارة والمراجعة اللاحقة

عند انتهاء المهلة الممنوحة لتصحيح الوضع، تُجري الهيئة زيارة متابعة لموقع المنشأة للتحقق من مدى الالتزام بتنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة. وفي حال استمرار عدم التوافق أو عدم الاستجابة لتعليمات الهيئة، يحق للهيئة اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لضمان حماية المستهلك والمصلحة العامة مثل فرض حظر على عرض وبيع الأجهزة المخالفة في السوق المحلي، تعليق أو إلغاء التصاريح المرتبطة بالاعتماد أو الاستيراد.

## 15. الرسوم

تُطبق الهيئة قائمة رسوم خدمات اعتماد النوعية التي تهدف إلى استدامة الخدمات الفنية والتنظيمية ودعم كفاءة النظام الرقابي وضمان، وتنقسم الرسوم إلى ما يلي:

### 15.1 رسوم تصريح مصنعين وموردين أجهزة الاتصالات

نوع الخدمة	الرسوم	الملاحظات
طلب التصريح	٥٠٠	تُدفع مقدماً، غير قابلة للاسترداد
إصدار التصريح	٥٠٠٠	صلاحية التصريح ٥ سنوات
تعديل التصريح	١٠٠	يشمل تعديل البيانات الأساسية
تجديد التصريح	٥١٠٠	كل ٥ سنوات
رسوم تأخير التجديد	١٠٠ شهرياً	بعد أقصى ١٢ شهراً

- يبدأ التقديم على طلب تجديد التصريح قبل ثلاثين (٣٠) يوم من تاريخ الانتهاء، أو خلال خمسة عشر (١٥) يوم بعد انتهاء الشهادة، ويتم بعدها تعلّق التصريح مؤقتاً، وتُفرض رسوم تأخير اعتباراً من تاريخ الانتهاء الفعلي.
- يُعتبر التصريح ملغى وغير قابل للتجديد بعد مرور اثني عشر ١٢ شهراً من تاريخ انتهاء الصلاحية.
- لا تُسترد الرسوم في حال إلغاء التصريح من قِبل المنشأة أو نتيجة المخالفات.

### 15.2 رسوم تصريح أجهزة الاتصالات

نوع الخدمة	الرسم	شروط وتوضيحات
تقديم طلب تسجيل جهاز	٥٠٠	غير قابلة للاسترداد، تُسدد عند تقديم الطلب
إصدار شهادة المطابقة	٢٠٠	الصلاحية 3 سنوات
رسوم الاختبارات الفنية	حسب الاختبارات	الاختبارات الفنية التي تُحددها الهيئة
تجديد شهادة المطابقة	٣٠٠	وفقاً لأحكام التجديد
رسوم تأخير التجديد	١٠٠ شهرياً	وفقاً لأحكام التجديد

- يبدأ التقديم على طلب التجديد قبل ثلاثين (٣٠) يوم من تاريخ الانتهاء، أو خلال خمسة عشر (١٥) يوم بعد انتهاء الشهادة، وتعتبر الشهادة بعدها موقوفة مؤقتاً وتُحتسب غرامة التأخير من تاريخ الانتهاء.
- في حال ترقية نظام التشغيل الأساسي للجهاز، يلتزم مقدم الطلب بدفع رسوم الاختبارات الفنية التي تُحددها الهيئة مقدماً وغير قابلة للاسترداد مقابل النظر في الطلب وإعادة الاختبارات الأساسية.

### 15.3 رسوم فحص أجهزة الاتصالات

تُفرض رسوم محددة على الفحوصات الفنية وفقاً لنوع التقنية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الرسوم بالدرهم	التقنيات
2600	(2G) Phone Mobile
2600	(3G) Phone Mobile
2600	(4G) Phone Mobile
4000	(5G) Phone Mobile
2500	phone mobile – Broadcast Emergency
1700	Presentation Name Calling
2800	Location Mobile Advanced
8100	Wifi
2700	Bluetooth
1400	SRD/LPD & band ISM
1400	PMR & boat small ,Amateur
2500	(IOP) Performance
6100	eCall
3800	NB-IOT

### 15.4 تسعير الفحوصات غير المدرجة في جدول الرسوم

في حال تلقي الهيئة طلباً لإجراء فحوصات فنية غير مُدرجة ضمن جدول رسوم الفحص المعتمد، يتم احتساب قيمة 4000 درهم لكل فحص غير مدرج، على أن يتم دراسة قيمة الفحص ورفعها لمجلس إدارة الهيئة لغايات الاعتماد.

### 16. ضوابط تنظيمية

#### 16.1 إجراءات الاعتماد

تحتفظ الهيئة بحق اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة من رفض أو تعليق أو إلغاء أي تسجيل في حال ثبوت تقديم بيانات غير صحيحة أو مخالفة التشريعات المنظمة لسوق أجهزة الاتصالات أو الإخلال بأي من الضوابط الفنية أو التنظيمية ذات العلاقة أو أجود ثغرات أمنية تؤثر على سلامة الشبكات أو المستخدمين، إلى حين استكمال المعالجات الفنية اللازمة. ويستند هذا الإجراء إلى القانون الاتحادي رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم قطاع الاتصالات، والقرارات التنظيمية الصادرة بموجبه.

## 16.2 الغاء الطلبات

تُعتبر الطلبات والمعاملات التي تُحال إلى المتعامل لاستيفاء النواقص واستكمال المتطلبات، ولم يُستكمل ما يلزم بشأنها خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إحالتها إليه، لاغية بحكم النظام، ودون حاجة إلى توجيه إنذار أو إشعار أو الرجوع إلى مقدم الطلب.

## 16.3 الخصوصية وسرية المعلومات

تلتزم الهيئة بالمحافظة على سرية المعلومات الفنية والتجارية التي يتم الحصول عليها خلال عمليات مراقبة السوق، وعدم استخدامها إلا لأغراض التحقق التنظيمي والتقني، بما يتوافق مع القوانين والتشريعات السارية في الدولة.